

نحو رؤية مقترحة للحد من عجز الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية

Towards a Proposed Framework for Addressing the Public Budget Deficit in Egypt

أ.د. / محمد زيدان ابراهيم

أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة المنوفية

د. / محمد رمضان ابراهيم

مدرس المحاسبة
معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

Since 2024

SGUJ

توثيق APA:

إبراهيم, محمد زيدان & إبراهيم, محمد رمضان. نحو رؤية مقترحة للحد من عجز الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية. مجلة جامعة الصالحية الجديدة للعلوم الإدارية والاقتصادية

Towards a Proposed Framework for Addressing the Public Budget Deficit in Egypt

Prof. Dr. Ibrahim M. Zidan

Faculty of Commerce – Menoufia University, Menoufia, Egypt

Dr. Ibrahim M. Ramadan

*Obour High Institute for Management, Computers and Information Systems,
Qalubia, Egypt*

Received -----

Revised -----

Accepted -----

Abstract

Purpose: This study aims to propose a comprehensive framework to reduce the budget deficit in the Arab Republic of Egypt by analyzing its underlying causes and contributing factors, with the goal of developing practical solutions to address them. The main objective is supported by three sub-objectives: evaluating the structure of public revenues and expenditures, examining the relationship between the state budget and economic authorities, and assessing the impact of fiscal policies and economic reforms on deficit levels.

Design/Methodology/Approach: The study adopts a descriptive and analytical methodology based on data from the draft state budget and the preliminary financial statement issued by the Egyptian Ministry of Finance. It is structured around two main axes: the first provides a comprehensive analysis of the state budget deficit, while the second presents a proposed framework to mitigate the deficit. A main hypothesis and three sub-hypotheses were formulated and tested to validate the study's assumptions.

Findings: The results reveal significant structural imbalances between public revenues and expenditure, despite the ongoing economic reforms implemented by the government. Additionally, the study identifies inefficiencies in the relationship between the state budget and economic authorities, which negatively affect the effective management of public resources and the sustainability of fiscal policy.

Originality/Value: This study contributes a practical model aimed at reducing Egypt's budget deficit and enhancing resource allocation efficiency in line with contemporary economic reforms. It provides an analytical framework that can support policymakers in designing more effective and sustainable fiscal strategies.

Keywords: State Budget – Budget Deficit – Public Debt – Subsidies – Interest Payments.



El Salehya El Gadida University
Journal for administrative and
Economic Sciences

Vol. -----

pp. -----

DOI -----

نحو رؤية مقترحة للحد من عجز الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية

- أ.د / محمد زيدان ابراهيم *
- د / محمد رمضان ابراهيم *

ملخص البحث

الهدف: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية مقترحة للحد من عجز الموازنة العامة في جمهورية مصر العربية من خلال تحليل أسبابه والعوامل المؤثرة فيه، تمهيداً لوضع حلول عملية لمعالجته. كما تتفرع عن الهدف الرئيس ثلاثة أهداف فرعية تتعلق بتقييم هيكل الإيرادات والمصروفات العامة، ودراسة العلاقة بين الموازنة العامة والهيئات الاقتصادية، وتحليل أثر السياسات المالية والإصلاحات الاقتصادية على معدلات العجز.

التصميم/المنهجية/الأسلوب: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، مستندة إلى البيانات الواردة في مشروع الموازنة العامة للدولة والبيان التمهيدي الصادر عن وزارة المالية المصرية. وتم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين: تناول المحور الأول تحليل عجز الموازنة العامة من منظور شامل، بينما خصص المحور الثاني لعرض رؤية مقترحة للحد من هذا العجز. كما تضمنت الدراسة صياغة فرض رئيسي وثلاثة فروض فرعية تم اختبارها للتحقق من صحتها.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلالات هيكلية واضحة في جانبي الإيرادات والمصروفات العامة، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الدولة. كما تبين وجود خلل في العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية، مما ينعكس سلباً على كفاءة إدارة الموارد العامة واستدامة المالية العامة.

الأصالة: تتميز الدراسة بتقديمها نموذجاً مقترحاً عملياً يمكن أن يساهم في خفض عجز الموازنة العامة وتحسين كفاءة توزيع الموارد في ضوء التوجهات الاقتصادية الحديثة. كما تقدم إطاراً تحليلياً يمكن أن تستفيد منه الجهات الحكومية في صياغة سياسات مالية أكثر فاعلية واستدامة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة للدولة - عجز الموازنة - الدين العام - الدعم - الفوائد.

* أستاذ المحاسبة المالية - كلية التجارة - جامعة المنوفية .
* مدرس المحاسبة في معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات .

الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة ومشكلة الدراسة

يشهد العالم حالياً تغيرات متسارعة في كافة المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية ، والسياسية. مما أستوجب توسع الحكومات في الأدوار المنوطه بها ، إلا أن ذلك يتطلب توفير الموارد اللازمة للقيام بهذه الادوار من خلال نظامها المالي الذي يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هذه الدولة . وتشكل الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها والأدوات المالية التي تعتمد عليها جناحي السياسة المالية. (العناني، ٢٠٠٣)

وتعد الموازنة العامة كأحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياستها المالية ، لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة بما ينعكس إيجابياً على مستوى معيشة أفراد المجتمع ويزيد من جودة وكفاءة الخدمات والبرامج ذات البعد إاجتماعي . وبذلك تمثل الموازنة المرآة التي تعكس برنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تشكل النفقات العامة أحد أهم محددات النمو الاقتصادي في الدولة. هذا فضلاً عن كونها أداة تنمية وتخطيطية ورقابية تركز على آليات لمراقبة ومتابعة الأعمال المنفذه وتحديد العوائد من النفقات العامة مما يوفر مقياساً كمياً لكفاءة السياسة المالية (البيان المالي التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩؛ عبدالغني، ٢٠٠٦) هذا ومن أبرز المشاكل التي تواجه الموازنة العامة مشكلة عجز الموازنة والتي تنامة وأنشئت بصورة تدعو للقلق بمختلف دول العالم. يعد عجز الموازنة عملية معقدة للغاية وخاصة في الدول النامية نظراً لتباطؤ سياستها المالية(F. Jaseviciene, 2015).

لذا ينال عجز الموازنة العامة مكاناً بارزاً في برامج الإصلاح الاقتصادي للدول. كما يهتم بدراسته وتحليله العديد من الأطراف سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى المنظمات المهنية المحلية والأقليمية والدولية لتقديم تحليلاً مستفيضاً له أو لتحديد العلاقات المتشابكة والمعقدة بينه وبين هيكل مصروفات وإيرادات الموازنة العامة ، أو بينه وبين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، أو لتقديم بدائل لمعالجة آثاره الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

وبذلك يتضح مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت عجز الموازنة بالدراسة والتحليل من زوايا مختلفة ، إلا أن هذا العجز مازال يشكل مشكلة تعيق جهود التي تتخذها الدولة للإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة . لذا تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤل " ما مدى إمكانية تقديم رؤية مقترحة للحد من عجز الموازنة العامة في مصر بما يتوفق مع رؤية الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ؟"

٢/١ فروض الدراسة

- تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرض الرئيسي هو " يمكن صياغة رؤية مقترحة للحد من عجز الموازنة بتحليل بيانات مشروع الموازنة " . وذلك من خلال الفروض الفرعية التالية :
- ١ . يمكن تخفيض الدعم في الموازنة العامة للدولة
 - ٢ . هناك خلل في العلاقة بين الموازنة العامة والهيئات الاقتصادية
 - ٣ . يمكن تقديم رؤية للحد من عجز الموازنة العامة للدولة

٣/١ هدف الدراسة

لذا تسعى الدراسة بصورة رئيسية إلى تقديم رؤية مقترحة للحد من عجز الموازنة العامة في مصر بما يتواءم مع الأهتمامات الحالية في المحاسبة الحكومية ، وما يتوافق مع رؤية التنمية المستدامة للدولة ٢٠٣٠ . ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية:

- ١ . دراسة وتحليل عجز الموازنة العامة للدولة
- ٢ . دراسة وتحليل الدعم في الموازنة العامة للدولة
- ٣ . دراسة وتحليل العلاقة بين الموازنة العامة والهيئات الاقتصادية
- ٤ . تقديم رؤية للحد من عجز الموازنة العامة للدولة

٤/١ منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج العلمي والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الموازنة العامة وكذلك التقارير الشهرية الصادرة عن وزارة المالية ، إضافة إلى مراجعة الأدبيات والدراسات المتاحة والمتعلقة بعجز الموازنة العامة.

٥/١ خطة الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق أهدافها ، فقد تم تقسيمها إلى عدة محاورين يتناول الأول عجز الموازنة العامة من وجهة نظر شمولية ، أما المحور الثاني فيتناول عرض للرؤية المقترحة للحد من عجز الموازنة . ثم يلي ذلك نتائج وتوصيات ومراجع الدراسة .

المحور الأول : عجز الموازنة - نظرة شمولية

عرف قانون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٥ الموازنة بأنها "البرنامج المالي السنوى لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة من اجل تحقيق أهدافها المتعددة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية"

هذا وتتكون الموازنة العامة في مصر من جانبين هما الاستخدامات والموارد ، يتكون جانب الاستخدامات من ثمانية أبواب ، تمثل الست أبواب الأولى منها أجمالي المصروفات . أما جانب الموارد فيتكون من ست أبواب تمثل الثلاث أبواب الأولى منها أجمالي الإيرادات. ويمكن عرض تقسيمات أبواب الموازنة كما يلي:

الاستخدامات		الموارد	
XX	(١) الاجور والتعويضات	XX	(١) الضرائب
XX	(٢) شراء السلع والخدمات	XX	(٢) المنح
XX	(٣) الفوائد	XX	(٣) الإيرادات الأخرى
XX	(٤) الدعم والمنح	XX	
XX	(٥) مصروفات أخرى	XX	
XX	(٦) شراء اصول غير مالية (استثمارات)	XX	
XXX	اجمالى المصروفات	XXX	اجمالى الإيرادات
XX	(٧) حيازة اصول مالية (محلية، خارجية)	XX	(٤) المتحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول المالية
XX	(٨) سداد القروض (محلية، خارجية)	XX	(٥) الاقراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم
XXX	اجمالى الاستخدامات	XXX	اجمالى الموارد

وبذلك يوجد عجز الموازنة عندما تصبح النفقات العامة خلال فترة زمنية معينة أعلى من الإيرادات العامة. أما (Rakauskiene,2006) فقد وصف عجز الموازنة من منظور أوسع عندما ذكر أن هناك نوعين من العجز في الموازنة هما: عجز الموازنة النشط وهو العجز الذي عندما تكون النفقات العامة أعلى من الإيرادات العامة ، أما عجز الموازنة السلبي وهو الذي يظهر عندما لا يتم جمع الضرائب بسبب انخفاض النمو الاقتصادي ، لا يتم الوفاء بالدين العام ، وامتيازات الضرائب.

وبذلك يتنامى هذا العجز من خلال التباين بين نمو النفقات العامة عن نمو الإيرادات العامة . وبالتالي فهو يرتبط عكسياً بالنفقات العامة وطردياً بالإيرادات العامة . هذا وينقسم عجز الموازنة إلى :

١. **العجز النقدي** : وهو الفرق بين المصروفات (الأبواب الستة الأولى في جانب الاستخدامات) والإيرادات (الأبواب الثلاثة الأولى في جانب الموارد)، وهذا المؤشر يعكس مدى قدرة الإيرادات المتاحة للدولة من ضرائب ومنح وإيرادات أخرى على تغطية أنشطتها المختلفة ومن بينها الإنفاق الاستثماري.
٢. **العجز الكلي** : وهو عبارة عن العجز النقدي مضافا إليه صافي الحيازة من الأصول المالية .ويحسب صافي الحيازة من الأصول المالية كالتالي:
 • **صافي الحيازة من الأصول المالية = (الباب السابع في الاستخدامات "حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية "مطروحا منه مساهمة الخزنة العامة في صندوق إعادة الهيكلة) - (الباب الرابع في الموارد - "متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية "مطروحا منه حصيلة الخصخصة) ويتم تمويل العجز الكلي في الموازنة العامة من خلال مصدرين وهما:**
 أ- **صافي الاقتراض** : وهو الفرق بين الباب الخامس في جانب الموارد (الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم) والباب الثامن في جانب الاستخدامات (سداد القروض المحلية والأجنبية)
 ب- **صافي حصيلة الخصخصة** : وهو الفرق بين حصيلة الخصخصة ومساهمة الخزنة في تمويل صندوق إعادة الهيكلة.

١/٢ تطور عجز الموازنة في مصر

تعاني مصر كمثرتها من دول العالم المختلفة من عجز الموازنة ، ويمكن إيضاح تطور عجز الموازنة في مصر بالجدول رقم (١)

جدول (١) تطور عجز الموازنة العامة في مصر (الأرقام بالمليون)

البيان	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
العجز النقدي	167370	237865	244727	268109	326356	372757
معدل نمو العجز النقدي	—	0.421193	0.028848	0.095543	0.217251	0.142179
العجز الكلي	166705	239719	255439	279430	339495	379590
معدل نمو العجز الكلي	—	0.437983	0.065577	0.093921	0.214955	0.118102

المصدر: التقارير الشهرية ، وزارة المالية

يتضح من الجدول رقم (١) ما يلي :

- ارتفاع العجز النقدي للموازنة العامة في مصر من ١٦٧٣٧٠ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٣٧٢٧٥٧ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ بزيادة قدرها ٢١٢٨١٥ مليون جنيه ، وبمتوسط معدل نمو ١٨.٦٪.
 - تذبذب معدلات نمو العجز النقدي حيث زاد بنسبة ٤٢٪ خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ثم انخفضت نسبة الارتفاع لتصل إلى ٢.٩٪ خلال العام المالي التالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ثم انخفضت نسبة الارتفاع لتصل إلى ٩.٦٪ خلال العام المالي التالي ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ثم ارتفعت نسبة الارتفاع لتصل إلى ٢١.٧٪ خلال العام المالي التالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، ثم انخفضت نسبة الارتفاع لتصل إلى ١٤.٣٪ خلال العام المالي التالي ٢٠١٦/٢٠١٧ .
 - ارتفاع العجز الكلي للموازنة العامة في مصر من ١٦٦٧٠٥ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٣٧٩٥٩٠ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ بزيادة قدرها ٢٠٥٣٨٧ مليون جنيه ، وبمتوسط معدل نمو ١٨.١٪.
 - تذبذب معدلات نمو العجز الكلي حيث زاد بنسبة ٤٣.٨٪ خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ إلى العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ثم انخفضت نسبة الارتفاع لتصل إلى ٦.٦٪ خلال العام المالي التالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ثم ارتفعت نسبة الارتفاع لتصل إلى ٩.٤٪ خلال العام المالي التالي ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ثم ارتفعت نسبة الارتفاع لتصل إلى ٢١.٥٪ خلال العام المالي التالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، ثم انخفضت نسبة الارتفاع لتصل إلى ١١.٨٪ خلال العام المالي التالي ٢٠١٦/٢٠١٧ .
- هذا وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الارتفاع الملحوظ لعجز الموازنة العامة الكلي في مصر ، إلا أن هناك جهود حثيثة من قبل الدولة للحد من هذا العجز . وهو ما يتضح من خلال تذبذب معدلات النمو ولكن بمعدلات متناقصة ، وكذلك من انخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الأجمالي خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ، وهو ما يمكن توضحه بالجدول رقم (٢) ، حيث انخفض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الأجمالي من ١٢.٩٪ في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٨.٤٪ في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩

جدول (٢) تطور نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الأجمالي

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	2017/2016	2016/2015	2015/2014	2014/2013	2013/2012	البيان
٨,٤	٩,٠	١٠,٩	١٢,٥	١١,٤	١٢,٠	١٢,٩	العجز الكلي/ الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: التقارير الشهرية ، وزارة المالية

هذا وتختلف مساهمات كل جهة وفقاً للتقسيم الإداري للموازنة في كل من العجز النقدي والعجز الكلي للموازنة ، في ضوء ناصيبتها من مصروفات وإيرادات الموازنة . الأمر الذي يتضح من خلال عرض الموازنة العامة للدولة في مصر للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ وفقاً للتقسيم الإداري للموازنة كما بالجدول رقم (٣)

جدول (٣) الموازنة العامة في مصر وفقاً للتقسيم الإداري (الأرقام بالمليون)

البيان	الجهاز الإداري	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	الإجمالي
الإيرادات				
الضرائب	765764	633	3883	770280
المنح	756	0	385	1141
الإيرادات الأخرى	163410	10500	43857	217767
أجمالي الإيرادات	929930	11133	48125	989188
المصروفات				
(١) الأجور والتعويضات	122324	111361	32405	266090
(٢) شراء السلع والخدمات	35933	11773	12418	60124
(٣) الفوائد	540507	227	571	541305
(٤) الدعم والمنح	326257	515	5519	332291
(٥) مصروفات أخرى	71480	1222	2996	75698
(٦) شراء أصول غير مالية (استثمارات)	73839	11747	62925	148511
أجمالي المصروفات	1170340	136845	116834	1424019
العجز النقدي	240410	125712	68709	434831
نسبة المساهمة في العجز النقدي	55.29%	28.91%	15.80%	
صافي حياة الأصول المالية				
المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول	20542	0	66	20608
حياة الأصول المالية المحلية والخارجية	23952	0	418	24370
صافي حياة الأصول المالية	3410	0	352	3762
العجز الكلي	243820	125712	69061	438593
نسبة المساهمة في العجز الكلي	55.59%	28.66%	15.75%	

المصدر: مشروع الموازنة العامة ٢٠١٨/٢٠١٩

من الجدول رقم (٣) يتضح ما يلي:

- يستحوذ الجهاز الإداري على النصيب الأكبر من مصروفات الموازنة بمبلغ ١١٧٠٣٤٠ مليون جنيه ، وكذلك من إيرادات الموازنة ٩٢٩٩٣٠ مليون جنيه . ومن ثم يساهم في العجز الكلي للموازنة بنسبة ٥٥.٥٩ % .
- تساهم الإدارة المحلية في العجز الكلي للموازنة بنسبة ٢٨.٦٦ % .
- تساهم الهيئات الخدمية في العجز الكلي للموازنة بنسبة ١٥.٧٥ % .

وعلى ذلك فإن إعداد النظر في الجهاز الإداري لتطويره ورفع كفاءته ، يعد احد الخطوات الرئيسية لمواجهة عجز الموازنة .

٢/٢ أسباب عجز الموازنة في مصر

يري (لطي، ٢٠١٢) أن عجز الموازنة العامة للدولة يرجع إلى سببين أولهما سوء الإدارة المالية وعدم الانضباط والفساد المالي ، أما الثاني فيتمثل في ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة مما يزيد من عجز الموازنة نتيجة عدم زيادة الإيرادات العامة بنفس نسبة ارتفاع الاسعار نظراً لعدم مرونتها في الاتجاه الصعودي . في حين أن النفقات العامة يزيد بنفس نسبة ارتفاع الاسعار أو بنسبة أعلى ، فضلاً عن مرونتها في الاتجاه الصعودي . أى أن سلوك كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة يزيد من عجز الموازنة العامة للدولة وخاصة في حالة التضخم.

حيث أن عجز الموازنة هو مقدار الزيادة في الإنفاق الدولة على إيراداتها ، بذلك فإن عجز الموازنة يرتبط بعلاقة عكسية مع النفقات وبعلاقة طردية مع الإيرادات. لذا يرى الباحثان أن أهم الأسباب وراء عجز الموازنة هي :

أولاً: زيادة المصروفات بمعدلات نمو أعلى من معدلات الإيرادات(عبد الحميد ،٢٠١٥)

١/١ المصروفات

يمكن عرض تطور مصروفات الموازنة العامة في مصر خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ، كما بالجدول رقم (٤)

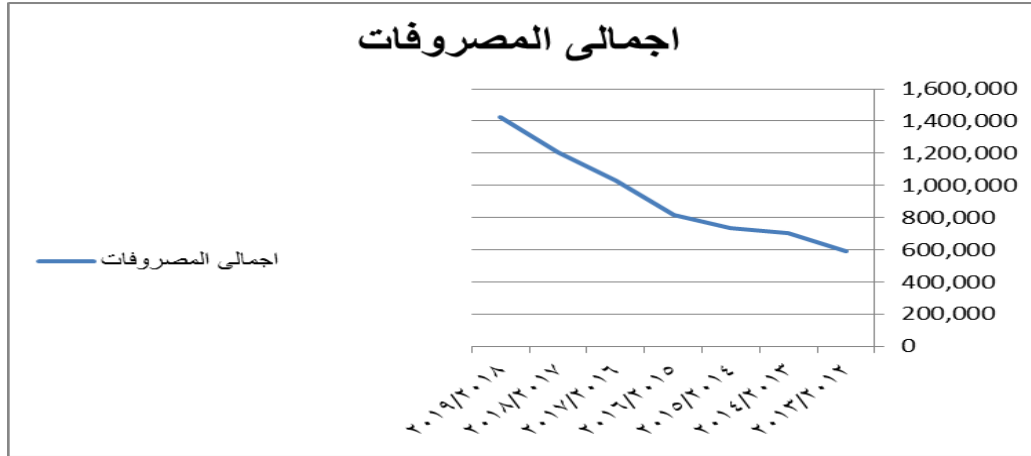
جدول (٤) تطور مصروفات الموازنة العامة في مصر (الأرقام بالملليون)

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	البيان
٢٧٠,٠٩٠	٢٣٩,٩٥٥	٢٢٥,٥١٣	٢١٣,٧٢١	١٩٨,٤٦٨	١٧٨,٥٨٩	١٤٢,٩٥٦	الأجور والتعويضات للعاملين
٦٠,١٢٤	٥٢,٠٦٥	٤٢,٤٥٠	٣٥,٦٦٢	٣١,٢٧٦	٢٧,٢٤٧	٢٦,٦٥٢	شراء السلع والخدمات
٥٤١,٣٠٥	٣٨٠,٩٨٦	٣١٦,٦٠٢	٢٤٣,٦٣٥	١٩٣,٠٠٨	١٧٣,١٥٠	١٤٦,٩٩٥	الفوائد
٣٢٨,٢٩١	٣٣٢,٧٢٧	٢٧٦,٧١٩	٢٠١,٠٢٤	١٩٨,٥٦٩	٢٢٨,٥٧٩	١٩٧,٠٩٣	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٧٥,٦٩٩	٦٥,٩٧٢	٦١,٥١٧	٥٤,٥٥١	٥٠,٢٧٩	٤١,٠٦٨	٣٤,٩٧٥	المصروفات الأخرى
١٤٨,٥١٢	١٣٥,٤٣١	١٠٩,١٤١	٦٩,٢٥٠	٦١,٧٥٠	٥٢,٨٨٢	٣٩,٥١٦	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
١,٤٢٤,٠٢٠	١,٢٠٧,١٣٨	١,٠٣١,٩٤١	٨١٧,٨٤٤	٧٣٣,٣٥٠	٧٠١,٥١٤	٥٨٨,١٨٨	اجمالي المصروفات
%١٧.٩٧	%١٦.٩٨	%٢٦.١٨	%١١.٥٢	%٤.٥٤	%١٩.٢٧	-----	معدل النمو للمصروفات

المصدر: التقارير الشهرية ، وزارة المالية

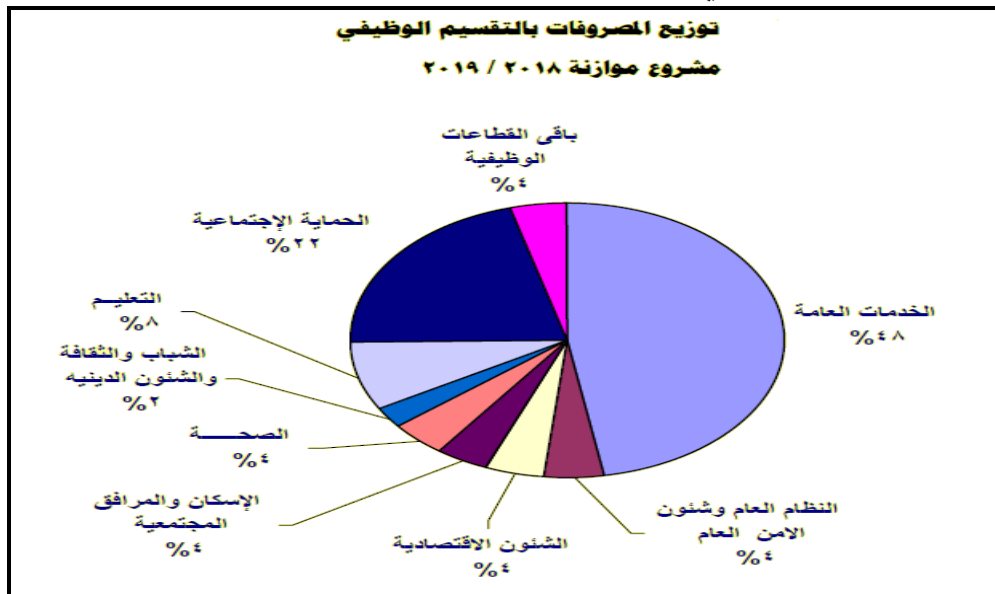
يتبين من الجدول رقم (٤) زيادة المصروفات حيث ارتفعت من ٥٨٨١٨٨ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ١٤٢٤٠٢٠ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ،

بزيادة قدرها ٨٣٥٨٣٢ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٢٠١٩/٢٠١٨ . كما بلغ متوسط معدل النمو للمصروفات لنفس الفترة ١٦.٠٧٪ . ويوضح الشكل رقم (١) تطور المصروفات خلال الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٢٠١٩/٢٠١٨



المصدر : إعداد الباحثان

هذا ويرجع ارتفاع مصروفات الموازنة العامة للدولة في رأى الباحثان نتيجة لأهتمام الدولة بمسئوليتها عن توفير الخدمات العامة ، فضلاً عن زيادة دورها الاجتماعي ، وهو ما يتضح من نسب توزيع مصروفات الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وفقاً لتقسيم الوظيفي ، حيث بلغت نسبة مصروفات الخدمات العامة ٤٨٪ من اجمالي مصروفات الفترة ، يليها مصروفات الحماية الاجتماعية بنسبة ٢٢٪ ، يليها مصروفات التعليم بنسبة ٨٪. ويوضح الشكل رقم (٢) نسب كل وظيفة من مصروفات الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وفقاً لتقسيم الوظيفي



المصدر : مشروع الموازنة العامة ٢٠١٩/٢٠١٨

كما يمكن عرض مصروفات الموازنة بأبوابها المختلفة وفقاً للتقسيم الوظيفي للموازنة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بالجدول رقم (٥)

جدول (٥) مصروفات الموازنة العامة وفقاً للتقسيم الوظيفي (الأرقام بالمليون)

البيان	القيمة	النسبة	الأجور والتعويضات للعاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
الخدمات العامة	674408	47.36%	48026	23919	539009	19409	10851	33194
النظام العام وشئون السلامة العامة	61723	4.33%	49997	5044	0	983	605	5094
الشئون الاقتصادية	61215	4.30%	16554	5726	672	4206	2270	31787
حماية البيئة	2205	0.15%	891	529	4	20	63	698
الإسكان والمرافق المجتمعية	53428	3.75%	1045	541	1328	3005	63	47446
الصحة	61811	4.34%	31600	12470	120	5229	1241	11151
الشباب والثقافة والشئون الدينية	35263	2.48%	26255	2330	5	2661	339	3673
التعليم	115667	8.12%	89466	9339	61	316	1255	15230
الحماية الإجتماعية	298937	20.99%	2059	148	107	296460	7	156
باقي القطاعات الوظيفية	59363	4.17%						

المصدر : مشروع الموازنة العامة ٢٠١٩/٢٠١٨

٢/١ الإيرادات

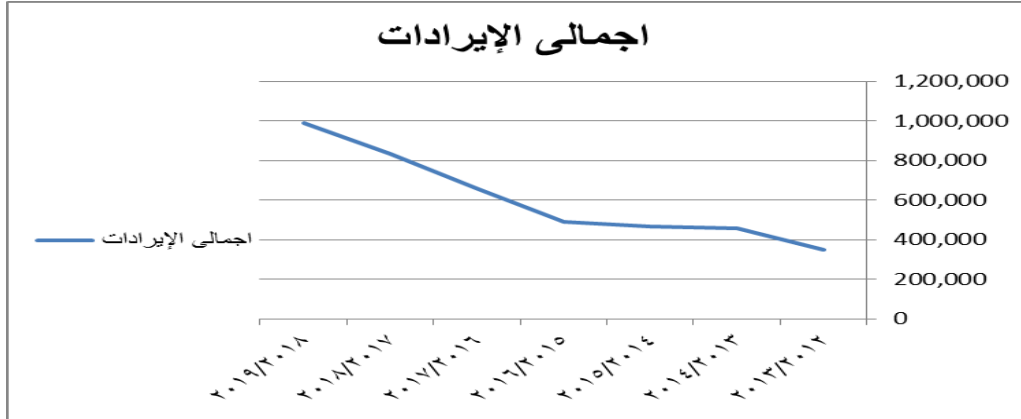
يمكن عرض تطور جانب الإيرادات بالموازنة العامة في مصر خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ، كما بالجدول رقم (٦)

جدول (٦) تطور إيرادات الموازنة العامة في مصر (الأرقام بالمليون)

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
الإيرادات الضريبية	٢٥١,١١٩	٢٦٠,٢٨٩	٣٠٥,٩٥٧	٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٠٣,٩١٨	٧٧٠,٢٨٠
المنح	٥,٢٠٨	٩٥,٨٥٦	٢٥,٤٣٧	٣,٥٤٣	١٧,٦٨٣	١,١٤٣	١,١٤١
إيرادات أخرى	٩٣,٩٩٦	١٠٠,٦٤٢	١٣٣,٨٤٧	١٣٥,٦٣٠	١٧٩,٤٩٤	٢٢٩,٥٦١	٢١٧,٧٦٧
إجمالي الإيرادات	٣٥٠,٣٢٢	٤٥٦,٧٨٨	٤٦٥,٢٤١	٤٩١,٤٨٨	٦٥٩,١٨٤	٨٣٤,٦٢٢	٩٨٩,١٨٧
معدل النمو الإيرادات	-----	٪٣٠.٣٩	٪١.٨٥	٪٥.٦٤	٪٣٤.١٢	٪٢٦.٦١	٪١٨.٥٢

المصدر: اعداد الباحثان اعتماداً على التقارير الشهرية ، وزارة المالية

يتبين من الجدول رقم (٦) زيادة إيرادات الموازنة العامة حيث ارتفعت من ٣٥٠.٣٢٢ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٩٨٩١٨٧ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ، بزيادة قدرها ٦٣٨٨٦٥ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩ . كما بلغ متوسط معدل النمو للمصروفات لنفس الفترة ١٩.٥ % . ويوضح الشكل رقم (٣) تطور المصروفات خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩



المصدر: إعداد الباحثان

هذا وبدراسة وتحليل البيانات السابقة يتضح ما يلي :

١. أن هناك انخفاض في الإيرادات غير الضريبية (المنح والإيرادات الأخرى) ، والذي فسرتة وزارة المالية نتيجة إلى تراجع الموارد الاستثنائية من المنح لتبلغ حوالى ٢٥.٤ مليار جنيه فقط خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ ، وذلك مقابل منح بلغت نحو ٩٥.٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ .

٢. ارتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة ، نتيجة عدة أسباب أهمها ، أيلولة ٢٥% من أرصدة الأرباح المرحلة للهيئات التي تحتجز أرباحها والتي بلغت نحو ١.٥ مليار جنيه، وزيادة حصيلة تسوية أوضاع الأراضي التي تغير نشاطها والتي بلغت نحو ٤ مليار جنيه. بالإضافة إلى تحصيل الأرصدة الدائنة للهيئات والجهات المختلفة بنحو ٣.٥ مليار جنيه (وزارة المالية ، التقرير الشهري).

٣. هناك ارتفاع ملحوظ في المنح كأحد مصادر الإيرادات ، نتيجة لتلقى منح رأسمالية من دولة الامارات لتمويل الاستثمارات خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ (وزارة المالية ، التقرير الشهري).

٤. هناك ارتفاع ملحوظ في الإنفاق على الإستثمار المباشر (شامل الرسوم الجمركية) ، وذلك نتيجة لزيادة الإستثمارات التي قامت الدولة بتنفيذها مثل مشروعات الطرق والكبارى ، وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٢٩.٢ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٤% عن العام المالي السابق، كما بلغت قيمة

الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ١٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٧.٧٪ عن العام المالى السابق (وزارة المالية ، التقرير الشهري) ..

ثانياً: ارتفاع معدلات الدين العام

يختلف تعريف الدين العام باختلاف الاستخدام . فإذا كان الاهتمام منصب على المساءلة ، فان التعريف سوف يقتصر على الدين العام الصادر عن الهيئة الحكومية ذات الصلاحية و المسؤولية الملائمة . ولا بد لكل جهاز أعلى للرقابة من ممارسة حكمه الخاص بشأن ما هي الهيئات الملائمة والإلتزامات التي يجب تضمينها (الأنتوساي ، ٢٠٠٠) ويعرف الدين بأنه تراكم المديونية التي تتولد نتيجة لزيادة المصروفات عن الإيرادات ، وبذلك يختلف تعريف الدين عن تعرف إدارة الدين العام بأنها عملية وضع استراتيجية لإدارة الدين الحكومي وتطبيقها، وذلك من أجل توفير حجم التمويل المطلوب بأقل تكلفة ممكنة في الأجل المتوسط إلى الطويل، بدرجة معقولة من المخاطرة . وينبغي أن تكفل هذه العملية تحقيق أي أهداف عامة أخرى تكون الحكومة قد حددتها لإدارة الدين العام، مثل إقامة سوق للأوراق المالية الحكومية تتسم بالكفاءة والمحافظة عليها. وبذلك فإن الهدف الرئيسي لإدارة الدين العام هو ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة وسداد التزاماتها بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط إلى الطويل بدرجة معقولة من المخاطر.(المبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين العام، ٢٠١٤) وينقسم الدين العام إلى الدين العام الداخلي وهو ما تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في أقليمها ويعبر عنه بالعملة الوطنية . أما الدين العام الخارجي وهو ما تحصل عليه الدولة من دولة اجنبية أو من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مقيمين بالخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية في الخارج ويعبر عنه بالعملة الأجنبية (مقرس، ٢٠١٧)

هذا وتوضح العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين العام مما أشارت إليه الدراسات (العشماوي، ٢٠٠٥ ; Winner, 2005) بأن هناك ارتباط مباشر بين نمو الدين العام المحلي ونمو فجوة العجز الكلي (الفرق بين الأنفاق العام والموارد العامة) ، فضلاً عن ما يتطلبه الدين العام من تخصيص جزء من الموارد العامة لمقابلة هذا الدين وأعباءه .

١/٢ تطور الدين العام بالموازنة العامة

- وفقاً للبيانات بمشروع الموازنة العامة في مصر عن العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ، يتبين:
- ارتفع الدين الخارجي من ١٢٢٧٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٧٠٣٤٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ثم أخذ في الارتفاع ليصل إلى ٧٥٤٢٩ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ .
 - انخفاض الدين المحلي من ٥٧٧٣٧٢ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٤٧٩٣٥٢ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ثم ارتفع ليصل إلى ٥١١٢٠٨ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ .
 - تنذب نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٩٣.١٦٪ للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ثم ارتفع إلى ١٠٢.٨٪ للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، ثم ارتفع إلى ١٠٧.٧٪ للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٨ ، ثم انخفض إلى ٩٠٪ للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ ، كما توقع أن يرتفع إلى ٩١٥ للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ . كما بلغ متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ما هو ٩٧٪.
 - ارتفاع معدلات الدين المحلي مقارنة بالدين الخارجي نتيجة سياسة وزارة المالية بتنوع مصادر وأدوات التمويل للحد من تأثير ارتفاع اسعار الفائدة محلياً ، والاستفادة من التيسرات مصادر التمويل التي تقدمها المؤسسات أو الأسواق المالية الدولية .

٣/٢ انعكاسات الاقصادي العالمي على عجز الموازنة في مصر

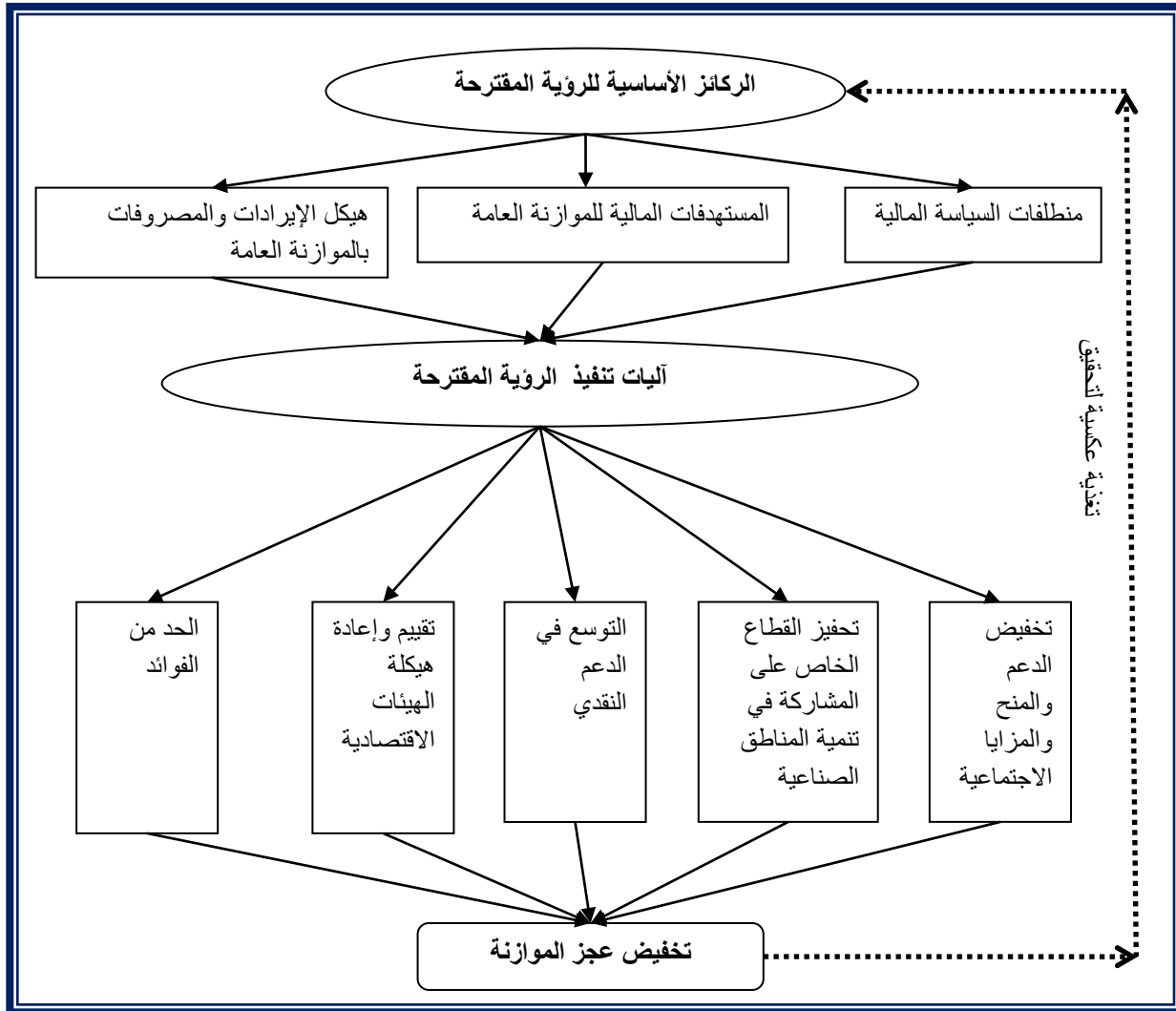
في ظل العولمة والانفتاح بين دول العالم المختلفة ، فأن وضع تقديرات الموازنة العامة ، ومن ثم تقدير العجز المتوقع يراعي تطورات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة ومسارات السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة. لذا حددت وزارة المالية أهم مخاطر الاقتصاد العالمي التي قد تؤثر على الاقتصاد المصري وعلى تقديرات الموازنة في (البيان المالي التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩):

١. ارتفاع أسعار المواد البترولية
٢. القرارات السيادية في بعض الدول مثل :
- قيام البنك الفيدرالى الأمريكى برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكى بشكل كبير يؤدي الى زيادة التدفقات المالية لداخل الولايات المتحدة وخفض قيمة التدفقات المالية الموجهة للدول الناشئة والنامية.

- تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيرها المحتمل على حركة التجارة من وإلى أوروبا وعلى معدلات النمو المحققة بالقارة والتي تعتبر الشريك التجارى والاستثمارى الرئيسى لمصر.
- ٣. التحولات السياسية التى تشهدها عدد من الاقتصادات بمنطقة الشرق الاوسط والتى قد يكون لها تداعيات سلبية على نظرة المستثمرين للمنطقة وعلى حركة التجارة والتدفقات المالية للمنطقة.
- ٤. الاتجاه العالمى المتزايد نحو تبنى سياسات تجارية حمائية قد تصل إلى حروب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وهو ما قد تؤثر سلبا على فرص النمو والتشغيل فى عدد من الدول المتقدمة والنامية
- ٥. تغير سعر الصرف المحلى عن المستويات الحالية ، مما يؤثر على إيرادات والمصروفات الدولارىة كإيرادات قناة السويس والهيئة العامة للبتروىل ودعم السلع التموينية ودعم الطاقة.

المحور الثاني : الرؤية المقترحة

يمكن للباحثان عرض الرؤية المقترحة للحد من عجز الموازنة بالشكل التالي



المصدر من إعداد الباحثان

١/٣ ركائز الرؤية المقترحة لتخفيض عجز الموازنة

تتعلق الرؤية المقترحة لتخفيض عجز الموازنة في مصر من خلال عدة ركائز هي :

أولاً: منطلقات السياسة المالية

حددت وزارة المالية المصرية منطلقات السياسة المالية في :

- خفض معدلات العجز والدين العام لتصل إلى مستويات منخفضة ومستدامة.
- زيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي.
- رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين وإتباع سياسات توزيعية وحمائية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف.
- المساهمة في دفع النشاط الإقتصادي وزيادة قدرة الإقتصاد على توليد فرص عمل منتجة وكافية

ثانياً : المستهدفات المالية للموازنة السنة المالية

تستهدف الموازنة العامة خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ خفض معدل الدين العام الى ٩١ - ٩٢٪ من الناتج المحلي ، من خلال العمل على تحقيق فائض اولي ٢٪ من الناتج المحلي وخفض العجز الكلي للموازنة إلى ٨.٤٪ من الناتج المحلي.

ثالثاً : هيكل الإيرادات والمصروفات بالموازنة العامة

حيث بلغت تقديرات إجمالي المصروفات بموازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قيمته ١٤٢٤٠٢٠ مليون جنيه ، ، بنسبة ٢٧.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع . كما بلغت تقديرات إجمالي الإيرادات بموازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قيمته ٩٨٩١٨٨ مليون جنيه ، بنسبة ١٨.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع. كما بلغ العجز النقدي المقدر بالموازنة ٤٣٤٨٣٢ مليون جنيه ، بنسبة ٨.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع ، وكذلك بلغ العجز الكلي المقدر ٤٣٨٥٩٤ مليون جنيه والذي شكل نسبة ٨.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع .

١/٣ تحليل تقديرات إجمالي المصروفات بموازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩

وفقاً لمشروع الموازنة بلغت إجمالي تقديرات أبواب المصروفات مبلغ ١٤٢٤٠٢٠ مليون جنيه مقسمه على الأبواب كما يلي :

- الأجور وتعويضات العاملين ٢٦٦٠٩٠ مليون جنيه بنسبة ١٩٪ من إجمالي المصروفات
- شراء السلع والخدمات ٦٠١٢٤ مليون جنيه بنسبة ٤٪ من إجمالي المصروفات
- الفوائد ٥٤١٣٠٥ مليون جنيه بنسبة ٣٨٪ من إجمالي المصروفات
- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية ٣٣٢٢٩١ مليون جنيه بنسبة ٢٣٪ من إجمالي المصروفات

- المصروفات الأخرى ٧٥٦٩٩ مليون جنيه بنسبة ٥٪ من إجمالي المصروفات
- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) ١٤٨٥١٢ مليون جنيه بنسبة ١١٪ من إجمالي المصروفات

٢/٣ تحليل تقديرات إجمالي الإيرادات بموازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

وفقاً لمشروع الموازنة بلغت إجمالي تقديرات أبواب الإيرادات مبلغ ٩٨٩١٨٨ مليون جنيه مقسمة على الأبواب كما يلي :

- الضرائب ٧٧٠٢٨٠ مليون جنيه بنسبة ٧٨٪ من إجمالي الإيرادات
- المنح ١١٤١ مليون جنيه بنسبة ١.١٪ من إجمالي الإيرادات
- الإيرادات الأخرى ٢١٧٧٦٧ مليون جنيه بنسبة ٢٠.٩٪ من إجمالي الإيرادات

٢/٣ آليات الحد من عجز الموازنة وفقاً للرؤية المقترحة

تقوم الرؤية المقترحة لتخفيض عجز الموازنة على مجموعة آليات هي :

١- تخفيض الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

يعرف الدعم بأنه تلك المساعدات التي تقدمها الحكومات لكل من المستهلكين والمنتجين ، وتتوقف درجة استفادة من الدعم على مرونة كل من الطلب والعرض . حيث يوجد علاقة عكسية بين مرونة الطلب وبين استفادة المستهلكين من الدعم (الحاروني، ٢٠١٢) .

وبدراسة وتحليل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ، فقد شكل نسبة ٢٣٪ من إجمالي المصروفات بقيمة ٣٣٢٢٩١ مليون جنيه ، احتل الدعم السلعي منها ١٩٤٣١٥ مليون جنيه بنسبة ٥٨.٥٪ . يليه دعم ومنح الخدمات الاجتماعية بمبلغ ١٠٦٩٢٦ مليون جنيه بنسبة ٣٢.٢٪ ، ثم دعم ومنح مجالات التنمية بمبلغ ١٠٦٥ مليون جنيه بنسبة ٠.٣٪ ، ثم دعم ومنح الأنشطة الاقتصادية ١٢٨٤٣ مليون جنيه بنسبة ٣.٩٪ ، وأخيراً احتياطي الباب بمبلغ ١٧١٤٢ مليون جنيه بنسبة ٥.٢٪ .

ويمكن تخفيض الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية كما يلي:

١. تخفيض دعم السلع التموينية

وفقاً للبيان المالي التمهيدي لمشروع الموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ ، يتضح توسع الحكومة في دعم السلع التموينية كنوع من الحماية لافراد المجتمع أثناء تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي ، وقد عرضت وزارة المالية لتطور دعم السلع التموينية كما بالجدول (٧)

جدول (٧) تطور دعم السلع التموينية (الأرقام بالمليارات)

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨
دعم السلع التموينية	42.7	47.5	82.2	86.2
معدل النمو		0.112	0.731	0.049

المصدر: وزارة المالية ، البيان المالي التمهيدي

ويلاحظ من الجدول رقم (٧) ارتفاع معدلات دعم الدولة للسلع التموينية من ٤٢.٧ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٨٦.٢ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٤٣.٥ مليار جنيه ، وبنسبة نمو ٧٢.٩٪ ، كما بلغ متوسط معدل نمو دعم السلع التموينية خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩ نسبة ٢٩.٧٢٪.

وبذلك يمثل السلع التمويلية مبلغ ٨٦١٧٥ مليون جنيه ، وبالدراسة أشارت الاحصاءات أن نسبة سحب رغيف الخبز بلغت ٦٧.٣٪ ، مما يعني أن هذه النسبة هي ما تكفي الاحتياجات الفعلية . مع مراعاة زيادة هذه النسبة بمعدل ١٥٪ تحت العجز والزيادة في التقديرات ولمواجهة الظروف الطارئة وبالصورة التي تؤثر على الدور الاجتماعي للدولة.

٢. تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تنمية المناطق الصناعية

خصصت الموازنة مبلغ ٣٠٠٠ مليون جنيه لدعم المناطق الصناعية والذي يستخدم في إنشاء وترفيق المناطق الصناعية. وحيث أن المستثمرين هم المستفيدين الرئيسيين من هذا الدعم فيمكن عقد بروتوكولات مع جمعيات المستثمرين في هذه المناطق الصناعية لتقوم بهذه الأعمال مقابل تحفيزات ضريبية معينة ، بما يخفض من حجم الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بالموازنة .

٣. التوسع في الدعم النقدي

اتجهت الدولة إلى التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي المباشر والعمل على التوسع فيه . الأمر الذي من شأنه في رأى الباحثان من التقليل من أهم سلبيات الدعم في مصر (الحاروني، ٢٠١٢) وهي عدم تفرقة سياسات الدعم بين الفئات المستحقة للدعم فعلاً وغير المستحقة (الأغنياء ، العرب والأجانب) ، ظهور سلوكيات استهلاكية سيئة مثل استخدام الخبز في إطعام المواشي والطيور ، تركيز الدعم بصورة أكبر في

المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية ، وظهور السوق السوداء نتيجة وجود
سعرين (سعر مدعم ، سعر حر) للسلعة الواحدة .
وفي ضوء ما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الأول القائل "يمكن تخفيض
الدعم في الموازنة العامة للدولة"

٤. تقييم وإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية

بلغ الاعتماد المقدر لمساهمة الخزنة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية مبلغ
٢٤٦٢٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٨٠٥٣ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ .
ربط دعم الهيئات الاقتصادية بما تحققه من فوائد تأؤل إلى الموازنة العامة للدولة ،
حيث بلغ ما يؤؤل للموازنة من الهيئات الاقتصادية وفقاً لمشروع موازنة العام المالي
٢٠١٨/٢٠١٩ ما قيمته ٢٠٠.٦ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٦.٦ مليار جنيه عن
موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ . أما مساهمات الموازنة في الهيئات الاقتصادية فقد
بلغت وفقاً لمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قيمته ٢٥٩.٧ مليار جنيه
بزيادة قدرها ١٦ مليار جنيه عن موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ . ويوضح الجدول
رقم (٨) ما يؤؤل للموازنة من الهيئات الاقتصادية ومساهماتها في هذه الهيئات
جدول (٨) ما يؤؤل للموازنة من الهيئات الاقتصادية ومساهماتها في هذه الهيئات
(الأرقام بالآلاف)

النسبة	المبلغ	ما يؤؤل للهيئات من الموازنة	النسبة	المبلغ	ما يؤؤل للموازنة من الهيئات
0.941309	244449187	الدعم (الاعانات)	0.3262	65426455	فائض الحكومة
0.053612	13922625	المساهمات	0.4071	81653958	الضرائب الداخلية
0.004236	1100000	اتحاد الإذاعة والتليفزيون (الخدمات المؤداة لاجهزة الدولة)	0.0968	19410990	الاتاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)
0	0	الهيئة القومية للبريد (رسوم وعمولات)	0.015	3000000	الضرائب الداخلية عن سنوات سابقة
0.000843	219000	اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل)	0.0894	17935948	الرسوم
			0.0656	13155928	أخرى
	259690812	الإجمالي		200583279	الإجمالي

المصدر : مشروع الموازنة العامة ٢٠١٨/٢٠١٩

من الجدول رقم (٨) يتضح انخفاض نسبة الفوائض الهيئات الاقتصادية مما يؤؤل للموازنة
العامة من هذه الهيئات تمثل ٣٢.٦٢٪ وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد الهيئات الذي يصل إلى
٥٢ هيئة ، كما يظهر مدى إحتياج هذه الهيئات إلى إعادة هيكلة مالية. كما يظهر ارتفاع نسبة

الدعم /الاعانات (دعم غير مباشر) من إجمالي ما يؤول للهيئات الاقتصادية من الموازنة العامة حيث بلغت نسبة هذه الاعانات ٩٤.١٣٪. هذا فضلاً عن ما تحول إلى مساهمات للحكومة في رأس مال هذه الهيئات والبالغ نسبتها ٥.٣٦٪ .

وبذلك تظهر مدى إحتياج الهيئات الاقتصادية إلى إعادة هيكلة مالية ، حيث أن فوائضها لا تتعدي أن تكون تأكل في رأس المال لهذه الهيئات . وبذلك يتضح صحة الفرض الفرعي الثاني القائل "هناك خلل في العلاقة بين الموازنة العامة والهيئات الاقتصادية"

٥. الحد من الفوائد

تمثل الفوائد أحد أهم أبواب مصروفات الموازنة العامة ، حيث تستحوذ الفوائد على نسبة ٣٨٪ من المصروفات في مشروع العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ . وبدراسة وتحليل الفوائد بالموازنة العامة يتضح أرتفعها من ١٩٣٠٠٨ مليون جنيه بالعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٤٣٦٣٥ مليون جنيه للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ بنسبة نمو بلغت ٢٦.٢٪ ، ثم ارتفعت إلى ٣١٦٦٠٢ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة نمو بلغت ٢٩.٩٪ ، ثم ارتفعت إلى ٤٣٧٩٠٨ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة نمو بلغت ٣٨.٣٪ ، ووصلت إلى ٥٤١٣٠٥ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة نمو بلغت ٢٣.٦٪ ، وتمثل ١٠.٣٪ من الناتج المحلي. أي أن الفوائد في الموازنة العامة زادت خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بقيمة ٣٤٨٢٩٧ مليون جنيه ، وبمتوسط معدل نمو بلغ ٢٩.٥٪ خلال نفس الفترة . ويمكن إيضاح تطور الفوائد في الموازنة العامة للدولة بالجدول رقم (٩)

جدول (٩) تطور الفوائد في الموازنة العامة (الأرقام بالملليون)

٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	البيان
541305	437908	316602	243635	193008	الفوائد
0.236	0.383	0.299	0.262		معدل النمو

المصدر : مشروع الموازنة العامة ٢٠١٩/٢٠١٨

هذا ويوضح الجدول رقم (١٠) توزيعات الفوائد للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩

جدول (١٠) توزيعات الفوائد في الموازنة العامة (الأرقام بالمليون)

البيان	النسبة	قيمة الفوائد
فوائد للبنك المركزي	17%	92022
فوائد اذون الخزانة العامة	41%	221935
فوائد سندات الخزانة العامة	22%	119087
فوائد صكوك صناديق المعاشات	6%	32478
الفوائد الخارجية	8%	43304
اخرى	6%	32478

المصدر : مشروع الموازنة العامة ٢٠١٨/٢٠١٩

يلاحظ من الجداول ارقام (٩ ، ١٠) ما يلي :

- انخفاض معدل نمو الفوائد في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بمعدلات نموه في الأعوام السابقة .
- تستحوذ الفوائد المحلية على نسبة ٩٢٪ من اجمالي الفوائد ، أما الفوائد الخارجية فتتمثل نسبة ٨٪ من اجمالي الفوائد .
- تستحوذ فوائد اذون الخزانة على نسبة ٤١٪ من الفوائد المحلية ، أما فوائد سندات الخزانة فنسبته ٢٢٪ من الفوائد المحلية.
- ويري الباحثان أن الفوائد هي نتيجة لحدث ، وبالتالي للحد منها لابد من التحكم في الحدث الذي تترتب عليه هذه الفوائد (الأقتراض) ، وبذلك يمكن الحد من الفوائد من خلال :
- التوقف عن اصدار اذون الخزانة إلا في اضيق الحدود وان تكون ربع سنوية ذات الفوائد المنخفضة مقارنة بالنصف سنوية والسنوية .
- العمل جذب الاستثمارات في المجالات المختلفة ، مما يزيد من الإيرادات العامة .
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تقديم الخدمات العامة
- وعلى ما سبق يتضح صحة الفرص الفرعي الثالث القائل "يمكن تقديم رؤية للحد من عجز الموازنة العامة للدولة"
- وبذلك يتضح صحة الفرض الرئيسي للدراسة القائل " يمكن صياغة رؤية مقترحة للحد من عجز الموازنة بتحليل بيانات مشروع الموازنة "

النتائج

خلص الباحثان من الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

١. تعاني الموازنة العامة للدولة من عجز بمعدلات متزايدة ، نتيجة لعدة عوامل من أهمها
الخلل الواضح في هيكل المصروفات والإيرادات العامة بالموازنة العامة للدولة ، وارتفاع
معدلات الدين العام .
٢. هناك خلل واضح في العلاقة بين الموازنة العامة والهيئات الاقتصادية ، والذي تبين من
الفرق بين ما يؤول لهذه الهيئات من الموازنة العامة وما يؤول للموازنة من هذه الهيئات .
٣. يمكن تخفيض الدعم في الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة النظر في دعم السلع
التموينية ، مشاركة القطاع الخاص في تنمية المناطق الصناعية ، والتوسع في الدعم
النقدي .
٤. يساهم الجهاز الإداري (التقسيم الإداري للموازنة) بالنصيب الأكبر في عجز الموازنة
العامة لإستحواذه على الجانب الأكبر من مصروفاتها .
٥. تساهم وظيفة الخدمات العامة (التقسيم الوظيفي للموازنة) بالنصيب الأكبر في عجز
الموازنة العامة لإستحواذه على الجانب الأكبر من مصروفاتها .
٦. يمكن الحد من الفوائد بالموازنة العامة من خلال التوقف عن إصدار أذون وسندات
خزانة ، إلا في اضيق الظروف وأن تكون في صورة أذون خزانة ربع سنوية .

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

١. دراسة وتحليل وتقييم العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية في ضوء
التجارب الدولية المثلثة .
٢. التحول إلى موازنة البرامج والأداء لما تكفله من وضع تقديرات أكثر دقة لمصروفات
وإيرادات الموازنة العامة للدولة .
٣. ضرورة البحث عن محفزات جديدة لجذب الاستثمار في ضوء التجارب الدولية المثلثة .

المراجع

١. العناني ، حمدي أحمد ، ٢٠٠٣ ، " اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق - دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي " ، الدار المصرية اللبنانية
٢. المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، مايو - ٢٠٠٧ ، " عجز الموازنة : المشكلات والحلول "، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد الثالث والستون .
٣. الانتوساي، ٢٠٠٠ ، " لجنة الدين العام - دليل بشأن التخطيط وإجراء الرقابة على وحدات المراقبة الداخلية للدين العام " ، ترجمة : ديوان المحاسبة في الأردن
٤. البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ٢٠١٤ ، " المبادئ التوجيهية المُعدّلة لإدارة الدين العام "
٥. العشماوي، محمد عبدالفتاح محمد إبراهيم، ٢٠٠٥ ، " التنظيم المحاسبي لإدارة الدين العام المحلي لأغراض رفع كفاءة الإدارة المالية العامة "، ندوة بعنوان الاساليب الحديثة في الادارة المالية العامة وورشه عمل بعنوان غسل الاموال أساليب وطرق المكافحة (المنظمة العربية للتنمية الإدارية - سوريا)
٦. الحاروني، محمد السيد علي ، ٢٠١٢ ، " مدى اختلال هيكل الدعم في مصر و علاقته بعجز الموازنة العامة للدولة " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد (٤)
٧. يونس، إيهاب محمد ، ٢٠١٢ ، " نحو رؤية لتشخيص و علاج الموازنة العامة في مصر "، مجلة النهضة ، مجلد ٢٠١٣ ، العدد (٢)
٨. عبدالغني، صلاح وهيب ، ٢٠٠٦ ، " عجز الموازنة العامة في مصر : الاسباب .. طرق العلاج خلال الفترة ١٩٨٩ / ١٩٩٠ - ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ " ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، مجلد (٢٠) ، العدد (٢)
٩. عبد الحميد ، خالد عبد الحميد حسنين ، ٢٠١٥ ، " السياسات الاقتصادية المقترحة لعلاج عجز الموازنة المصرية "، مجلة الاقتصاد والمحاسبة - نادي التجارة ، العدد (٦٥٩)
١٠. عشماوي، عشماوي علي ، ١٩٩٨ ، " عجز الموازنة العامة : الحالة المصرية : الأسباب - العلاج " ، مجلة مصر المعاصرة ، مجلد (٨٩) ، العدد (٤٥١ ، ٤٥٢)

١١. لطفي، علي لطفي محمود ، ٢٠١٢ ، " عجز الموازنة العامة للدولة و مصادر تمويله في مصر"، مؤتمر بعنوان الخروج من الأزمة ، جامعة عين شمس - كلية التجارة ومنظمة حقوق الانسان
١٢. مرقس، سمير سعد ، ٢٠١٧، " الدين العام وكيفية ادارته وتخفيضه"، مجلة المال والتجارة ، العدد (٥٨٣)
١٣. وزارة المالية ، موازنة المواطن ٢٠١٨/٢٠١٩ ، الاصدار الخامس
١٤. وزارة المالية ، "البيان المالي التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩"
١٥. وزارة المالية ، التقرير الشهري ، إعداد مختلفة
16. Winner, L., 2005, "The relationship of the current account balance and the budget balance", **the American economist**, Vol. 37, No. 2
17. F. Jaseviciene, 2015, " Analysis of Budget Deficit and Its Problems in Lithuania", **Bulletin of Taras Shevchenko National University of Kyiv. Economics**, 9 (174)
18. Rakauskiene, O.G., 2006, "The public economic policy (fiscal, foreign trade and social policy'", Monography. Vilnius. Mykolo Romerio universiteto press center.